قيمة الحرية

للصحافي العالمي ويكهام استيد

بقلم الأستاذ زين العابدين جمعة المحامي

(تتمة)

إذا ما غلب على ظن المهنات العادية من أولئك القوم الذين ينعمون بما لهم من رصيد في صناديق التوفير أو ممن يحيون حياة طيبة في أكواخهم أو ممن يهنأهم ما جمعوا أو جمع لهم من طارف أو تليد ، أن ما بيدهم على وشك أن يزول عنهم ، ثم تركت لهم الخيرة بين نظامين أحدهما يضيع على الناس أموالهم وحريتهم ، والآخر يعمل إلى الاستبداد بهم والتضييق على حريتهم، لانصرفت رغبتهم إلى ثاني المصيرين ، وفضلوا أن يضحوا بحريتهم في سبيل الاحتفاظ بأموالهم . وعندي أن هذه الرغبة هي منبع الضلالة وعماد ما يتهدد الحرية عموماً وحرية الصحافة ضمناً من إرهاب أو طغيان هو أكثر أساليب الاستبداد تضليلاً لعقول البشرية، إذ لو ترك لأمثال هؤلاء الناس أن يدركوا ما سيسوقهم إليه خيارهم من مصير لعرفوا أنهم سوف يندمون على ما صنعوا ولات ساعة مندم . وسوف تتكشف لهم الحقيقة عن أن خسارتهم في حرية التملك لم تكن بأقل من خسارتهم في حرية التفكير وحرية التصرف وحرية القول ونقائص ذلك النظام الذي يخلعون عليه اسماً غامضاً فيدعونه « بالنظام الرأسمالي » قد ترجح أو لا ترجح على فضائله . إلا أنه في الأمم التي احتفظت بنظامها النيابي الديمقراطي وبالتالي بحرية صحافتها ما زال « للرأسمالية » فضلها في ترك نقادها أحراراً في نقدهم إياها ، ويصون من النقد العام يتهيأ للاصلاح أن يقلم أظفار « الرأسمالية » ويخفف من غلوائها في استعمال حقوقها استعمالاً مضراً بالآخرين إن لم يسعه أن يضع الأمور في وضعها العادل . فإباحة النقد كما سبق لي بيانه هي سند الحرية في الجماعات المتمدينة أو هي كما عبر عنها أحد خدام بريطانيا الممتازين : « ما لنا من حق في أن نقول لأية حكومة كائنة ما كانت لقد ضقنا بك ذرعاً فإلى سقر » فلا ضمان لحرية شخصية ، ولا أمل في تحقيق نجاح، ولا عاصم من طغيان، ولا أثر فعال للآراء الخاصة ، ما لم تتوفر للنقد جرمته وحريته .

والهيئات الاجتماعية الحرة التي ظفرت من حريتها بقسط كبير تنادي به صحافتها ، ويجري على ألسنة جماهيرها في الطرق العامة ، ويفصح عنه من يمثلها من نوابها تحت قبة دار النيابة بوسعها وقتما يكون الصالح العام بحاجة إلى تعديل الأساليب أو تغيير النظم أن تتخلص من حكامها وتغير قوانينها من غير أن تحدث حدثاً خطيراً أو توقدها ثورة شعواء . بينما نرى الأمر في الأمم الاستبدادية وهو يجري على غير هذا الوجه إذ لا يتيسر لها تغيير النظم وإصلاح المناهج إلا إذا تمرد الشعب على حكامه ، فاشتعلت فيها نيران الثورة ، ووثبت القوة الثائرة لمناهضة القوة الناشئة .

وقد يتهيأ للنظم الاستبدادية في وقت ما وفي ظروف استثنائية خاصة تعليها الضرورة القاهرة أن تكون أكثر نفوذاً وأوفر كفاية من النظم الديمقراطية . إلا أن مثل هذا الفضل الموقوت لا يقتضي حتماً أن الديمقراطيات التي تضطلع شعوبها بشئونها العامة ، وتوجهها صحافة يقظة جريئة سوف تظل دائماً وهي أقل كفاية وإنتاجاً من النظم الاستبدادية

ولا زال الحق الذي لا مرية فيه شاهد عدل على أن ما يتقيد به السلطان في الأمم الديمقراطية من قيود ، وما يستنفده من وقت بين الاعتراف بما يجب أن يكون والقيام به فعلاً عند ما تنادي المصلحة العامة بوجوب التعديل أو التبديل هو من قبيل التعمق في التوقي والتحرز من أهوال الطفرة ونكبات الانقلاب

وما زال قيد النظر ومحك التجارب حتى في المسائل المتعلقة بالحياة أو الموت ، كالحروب مثلاً ما إذا كانت الديمقراطيات الحرة كنظم سياسية أقل شأناً من تلك الجماعات التي تتنزل عليها الأوامر من عروش قادتها . ومع ذلك ما كانت الديمقراطيات هي الخاسرة في الحرب العظمى الماضية ، ولو أن حاجتها الخطيرة إلى انسجام الرأي ووحدة القيادة في تلك الأوقات العصيبة كان من شأنها أن تنتهي بها إلى مصير موجع فاجع يفقدها أمنها وسلامها ويوردها موارد الهلاك

وعندى أنه من الممكن صياغة جميع المسائل المتعلقة بقيمة الحرية فى أسئلة ثلاثة :

هل الشخصية الحرة كعنصر من عناصر الحياة البشرية أنبه شأناً وأنفس قيمة من تلك الشخصية التي تنطبع وتتشكل وفقاً لمشيئة القائد الأعلى الحاكم بأمره فى مصادر وموارد الدولة الاستبدادية المطلقة ؟ وهل يتوقع لإرادة الفرد الحرة أن تخطو بمصالح البشر إلى الأمام أكثر مما يتوقع لإرادته التى تشب عليها من المهد إلى اللحد على نهج موضوع يصيرها خاضعة لكلمة القيادة العليا خضوعاً غبياً، ومطيعة لأوامر الزعامة طاعة عمياء ؟

أو ليس هنالك من ضرر يتهدد الجنس البشرى ومن خطر على تقدم المعارف وانتشار الثقافة ومن خوف على كل شيء نفهمه عن طريق « المدنية » بنشوء هذه الجماعات الغفيرة التى تسير فى مناهجها على نمط واحد وتجرى فى تفكيرها على أسلوب واحد وتنطلق خائفة مذعورة كقطيع من الغنم أمام راعيها ؟

وما زال رهن الدراسة وقيد البحث منذ زمن بعيد ما إذا كان عقل الفرد كعنصر من عناصر كيان الحياة البشرية وتوفير الحرية له فى التفكير والاستنتاج وتكوين الرأى أغلى قيمة وأكثر نفعاً من عقل هذا الخليط من الكائنات البشرية أو ما يسميه هتلر « بوحدة القطيع » ، وعنده أن اتحاد الشعوب البريطانية فى الحرب العظمى الماضية كان نتيجة طبيعية لما امتازت به من « وحدة العقلية » ، وأن ما صادفته ألمانيا من الفشل فى تلك الحرب كان جزاء وفاقاً لشتات الآراء وتقلب الأهواء فى الشعوب الألمانية . وغالب أمره أنه لم يفهم أن ما نعمنا به آنئذ من انسجام العقلية كان جنى تعاون أعضاء الجماعات الحرة تعاوناً صادقاً للذود عن حياضهم ولإنقاذ حريتهم وقتما أدلهمت الخطوب ودق ناقوس الخطر ؛ أو أنه لم يدرك أن هؤلاء المواطنين الأحرار قد تخلوا عند الشدائد وبمحض إرادتهم عن حقوق كانت صعبة المنال غالية الثمن فكانت أثيرة عندهم عزيزة عليهم ، وصدروا فى ذهابهم عنها أو ذهابها عنهم عن وجدان سليم وشعور طليق من تكريس حياتهم للصالح العام ، وهو شعور كريم لا يتغلغل إلا فى نفوس أفراد مارسوا مسائل الحرية مراساً حكيما وطالت خبرتهم بها فألفوا الاضطلاع بمسئولياتها . ولقد كان من نتيجة هذا الفهم الخاطئ أن شرع هتلر شريعته فى وحدة عقلية المشاعر الألمانية على نهج من الطغيان والاستبداد ؛ إذ فرضها على الجماعات الألمانية جبراً وحملهم عليها بالدعاية تارة وبمجرد الإرهاب تارة أخرى ، ظناً منه أن مثل هذا النهج قد ينهض بديلاً عن الانسجام الحر والتعاون الطليق فى الشعوب الحرة

وشريعة هتلر هذه لم تكن فى مناحيها الحربية والسياسية بأجنبية عن جبلة الشعب الألمانى ، فهى على استعداد لأن تخضع لسلطان النظام وتتحرك فى كنف بشرية مرصوصة . وليس فى هذه الشريعة من جديد بالإضافة لتلك الفطرة الألمانية . اللهم إلا أنها قد قضت على حرية الرأى وحرية المعرفة وحرية الاستقراء وحرية النقد ، تلك الحريات التى اشتهرت بها الفلسفة والعلوم الألمانية وشهدت على أسامها فى الأزمان الخالية

إن تقدم المجتمع الإنسانى كما أفهمه لم يكن نتاج نظر « العقول البشرية » أو جنى العمل على توحيد « عقلية الشعوب » . وتلك الخطوات التى خطاها الإنسان من بربريته الأولى إلى ما ينعم به الآن من مدنيته بل وحتى ما تهيأ له من أسفر نصيب منها كانت ثمرة تفكير أفراد عظماء نادوا بها ومهدوا السبيل إليها

وقوام الأمر من قيمة الحرية أن تهيئ لعقول الأفراد الفرصة فى مناهضة الرذيلة والجهل ، وأن تتقصى مظان الحق . فإذا ما صادفت منها ضالتها أشاعتها فى الناس وقائع صادقة وشهدت بصحتها حقائق مقررة من غير تردد أو وجل . وأن تفسح للميدان أمام الفرد للجهاد والإنتاج . وأن تكون من الناحيتين السياسية والاجتماعية الطريق للوصل إلى الخدمة العامة

أو لا يخلص لنا إذن أنها والنظم الاستبدادية منهجان متناقضان ونقيضان لا يجتمعان ، وأنها لا بقاء لها مع إرهاب الحاكم بأمره وطغيان المستبد برأيه .

* * *

وليت شعرى اليوم ما هو نصيب أولئك الرجال الذين يهدم مقود الصحافة البريطانية من إدراك قيمة الحرية ؟ ؟ وما هو حظ قرائهم من فهم ما انطوت عليه « حرية الصحافة » من معنى ومعنى ؟ ؟ وحتى ما سيظل جهلهم بهذه الأمور وتهاونهم فيها عاملاً على الحط من قدر الصحافة حتى يتهيأ الشعب أن يظفر من صحافته بحاجته وغنيته ؟

قد يصبح الجواب الشافى على هذه الأسئلة والعلاج الناجع